مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد 2 – جوان 2020

دور صندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي.

The role of the international monetary fund in Islamic financing.

حياة سليماني، جامعة عنابة، جامعة المسيلة، الجزائر
selmanihayette@rocketmail.com
د.عبد اللطيف دحية، جامعة المسيلة، الجزائر.
alaadahia@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2020/01/16)، تاريخ التقييم:(2020/02/07)،تاريخ القبول:(2020/02/29)

ملخص :

حققت صناعة التمويل الإسلامي نموا سريعا بالرغم من أنها لا تمثل إلا نسبة صغيرة من نشاط السوق المالية العالمية. فقد زاد نفاذ الصيرفة الإسلامية في أسواق الكثير من أعضاء صندوق النقد الدولي، وانعكاسا لأهمية التمويل الإسلامي بالنسبة لكثير من البلدان الأعضاء، اهتم الصندوق منذ وقت طويل بانعكاساته على الاستقرار الاقتصادي، كذلك قام بإشراك بلدانه الأعضاء في استكشاف انعكاسات التمويل الإسلامي في سياق المشورة التي يقدمها بشأن السياسات الاقتصادية وضمن جهوده المعنية بتنمية القدرات. وأدى نمو التمويل الإسلامي مؤخرا إلى زيادة الطلب على صندوق النقد الدولي، ولتعزيز درجة استعداده، قام بتشكيل مجموعة عمل مشتركة بين إداراته لوضع رؤية مؤسسية لهذه الصناعة، وبناء خبرته المتخصصة فيها، وتحسين التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، البنوك الإسلامية، التمويل الإسلامي، الصيرفة الإسلامية، النظام النقدي الدولي، السياسات الاقتصادية.

Abstract :

The Islamic financing industry has grown rapidly, although it represents only a small percentage of global financial market activity. The access of Islamic banking to the markets of many IMF members has increased, reflecting the importance of Islamic finance to many member countries; the Fund has long been concerned with its implications for economic stability. It also engaged its member countries in exploring the implications of Islamic finance in the context of its policy advice and economic capacity development efforts.

The recent growth of Islamic finance has increased the demand of the IMF. To strengthen its operational capacity, it has formed a joint working group between its administrations to define an institutional vision of the sector, to strengthen its expertise and to improve the coordination between the various stakeholders.

Keywords: international monetary fund, Islamic banks, Islamic financing, Islamic banking, International Monetary System, Economic policies.

* المؤلف المراسل: حياة سليماني، ،الإيميل: selmanihayette@rocketmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

يعتبر التمويل نظام فرعي من النظام الاقتصادي، فعليه تتوقف مدى نجاعته، ذلك أن عملية التمويل تحتل درجة عالية من الأهمية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة، بل إن قوة النظام الاقتصادي ترتبط بتوسيع العمليات التمويلية وتعبئتها ثم توجيهها نحو المشاريع ذات التوجه الاقتصادي لدفع عجلة التنمية. وعلى غرار باقي الأنظمة الاقتصادية، يحتل التمويل مكانة هامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، لما يقوم عليه من مبادئ وأسس يشعر من خلالها الفرد في المجتمع الإسلامي بالطمأنينة والرفاه الاقتصادي بغض النظر عن المركز المالي الذي يحتله.

كما يتوافق التمويل الإسلامي ومنطق التنمية من منظور إسلامي، فمبادئه يسعى من خلالها إلى تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي، كما أن اللبنة الأساسية التي يقوم عليها نظام التمويل هذا هي تحريم الربا، باعتباره السبب الرئيسي في التوزيع غير العادل للثروة الذي تشهده معظم شعوب العالم اليوم.

ونظرا لما يتميز به التمويل الإسلامي من مزايا وإيجابيات، وانعكاس ذلك على المعاملات الاقتصادية، قرر صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية دولية اعتماد قواعد التمويل الإسلامي في تقييماته. وهذا ما سنتناوله بالبحث والتمحيص في هذه الدراسة، محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى تكريس صندوق النقد الدولي لقواعد ومبادئ التمويل الإسلامي في معاملاته؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين: الأول معنون ب: ماهية صندوق النقد الدولي، والثاني معنون ب: مدى مساهمة صندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي.

2. المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي: يعيش عالمنا المعاصر منذ أواخر العام 2008 تداعيات أزمة اقتصادية مالية شديدة الخطورة اجتاحت اقتصاديات العالم بأسره، وقد بدأت المظاهر الأولى لهذه الأزمة المالية بانهيار أسواق المال الرئيسية. وعلى إثر ذلك تعالت صيحات رجال المال والاقتصاد والسياسة مطالبة بالتدخل المباشر والسريع للدول والحكومات ولصندوق النقد الدولي باستخدام مصادرها وأدواتها السياسية والمالية والنقدية لمجابهة هذه الأزمة والتصدي لتداعياتها، وإعادة الاستقرار للأوضاع الاقتصادية(عبد الله، د.ت، ص1).

لقد شددت منظمة الأمم المتحدة على أهمية تحقيق التكامل ما بين الاقتصاديات الوطنية على النطاق العالمي كأحد متطلبات العولمة، والآليات التي تتم بها هذه العمليات تشمل النظم القانونية والاقتصادية المعاصرة التي تحكم الأنشطة التجارية والاستثمارية والمالية على الصعيد الدولي. وأهم المؤسسات والجهات الفاعلة التي تشكل قوة محركة لهذه العملية هي الشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي(السعدي، 2014، ص ص 261-262).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2 المطلب الأول: نشأة صندوق النقد الدولي واختصاصاته

يعرف النظام النقدي الدولي على أنه مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية والاتفاقيات والأعراف الدولية التي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، كما تمثل الشكل الغالب الذي تستودع فيه الدول الدائنة حقوقها المالية قبل الدول المدينة. وهناك نظامان دوليان تجدر الإشارة لهما في هذا المجال هما: نظام الذهب، ونظام بريتن وودز الذي طبق بعد الحرب العالمية الثانية، أين جاءت المبادرة الأمريكية بوضع مشروع لأمم متحدة تبدأ أعمالها فور استعادة السلام، وقد أكدت بنود اتفاقية بريتون وودز على أن صندوق النقد الدولي هو: "وسيلة لتحقيق الاستقرار، وليس وكالة لدعم التنمية الاقتصادية"(عبد الله، د.ت، ص2)

1.1.2 الفرع الأول: ملامح نشأة صندوق النقد الدولي: نتيجة للفوضى التي سادت النظام النقدي الدولي قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، فقد اندفعت الدول للبحث عن نظام نقدي جديد يحقق لها أهدافها والمتمثلة في خلق تجارة دولية متعددة الأطراف، وثبات أسعار الصرف وإمكانية التحويل بين العملات على أن تحقق هذه الأهداف دون العودة إلى نظام الذهب، وأن يتمتع هذا النظام الجديد بمرونة كافية فيكون بمقدور هذه الدول إتباع السياسة النقدية الملائمة لظروفها الاقتصادية في الداخل، وبالتالي فقد أجمعت الدول على تسليم أمرها لمنظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على النظام النقدي الدولي ككل. (الفصل الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.www.elbassair.net، ص1)

ولقد تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في جويلية 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية، عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة، التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين(بن علي،2007، https://sites.google.com/site/socioalger1، ص5)

ونجد من أهم المقترحات التي قدمت في مؤتمر "بروتن وودز" مشروع كينز الذي عرض من طرف ممثل المملكة المتحدة "جون مينارد كينز" بتاريخ 7 أفريل 1943، حيث حمل هذا المشروع في طياته العديد من الإصلاحات الجذرية على النظام النقدي الدولي خصوصا من الناحية الفنية، كما تم تقديم مشروع هوايت بتاريخ 5 أفريل 1943 لصاحبه " هاوايت" ممثلا عن الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تبني أفكار جديدة للخروج بالنظام النقدي الدولي إلى الطريق الصحيح (قريدة، 2017/2016، ص ص 2-3). ولقد جاء قرار المؤتمرين متأثرا بالمشروع الأمريكي أكثر من تأثره بالمشروع الانجليزي، وذلك بفضل ثراء أمريكا وقوتها العسكرية وهكذا انتهت أبحاث ومناقشات مؤتمر بريتون وودز، بإيجاد صندوق النقد الدولي إضافة إلى مؤسسة مالية ثانية وهي البنك العالمي للإنشاء والتعمير(الفصل الأول، ماهية صندوق النقد الدولي، ص4)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.2 الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي

إن صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 185 بلدا. فهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات– الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه – كما يتضح من اسمه– صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات(بحث حول صندوق النقد الدولي، https://www.ouarsenis.com/up/uploads/.../ouarsenis-6ba2b4195e.d، ص5)

ويقوم الصندوق على فكرة: " أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق(إبراهيم محمد، د.ت، ص3)

لقد حددت المادة الأولى من اتفاقية صندوق النقد الدولي أهدافه الأصلية بوضوح والمتمثلة فيما يلي:

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي.
2. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
3. العمل على استقرار أسعار الصرف.
4. المساعدة على إقامة نظام المدفوعات متعدد الأطراف.
5. توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطائها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها.
6. تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته(قريدة، 2017/2016، ص 4)

2.2 المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي واختصاصاته

تكمن أهمية صندوق النقد الدولي في كونه من أهم المصادر التي تقوم بتمويل وإقراض البلدان المختلفة، وذلك لمساعدتها في حالة حدوث مشكلة اقتصادية أو عجز في ميزان المدفوعات، كما أنه يقوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برسم السياسات الاقتصادية لوضع البلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية على المسار الصحيح بدلا من أن تقوم الدولة باتخاذ تدابير وإجراءات تؤدي في النهاية إلى الإضرار بالاقتصاد والرخاء الوطني للبلد. كما أنه يشرف على النظام النقدي الدولي ويعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات، ويحقق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات (إبراهيم محمد، د.ت، ص1)

1.2.2 الفرع الأول: أجهزة صندوق النقد الدولي:

تتمثل الأجهزة الرئيسية لصندوق النقد الدولي فيما يلي:

1. **مجلس المحافظين:** هو أعلى جهاز لصنع القرار في صندوق النقد الدولي، يتألف من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد عضو. ويكون المحافظ في العادة وزيرا للمالية أو محافظا للبنك المركزي في البلد العضو، بينما فوض مجلس المحافظين معظم صلاحياته إلى المجلس التنفيذي، فقد احتفظ بحق الموافقة على زيادات الحصص، وتوزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة، وانضمام بلدان أعضاء جدد إلى الصندوق، وانسحاب أعضاء منه على أساس إلزامي، وما يدخل من تعديلات على اتفاقية تأسيس الصندوق ونظامه الأساسي(قريدة، 2017/2016، ص ص 5-6)

ويتلقى مجلس المحافظين المشورة من لجنتين وزاريتين هما:

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية و لجنة التنمية (السعدي، 2014، ص 329)

2. **المجلس التنفيذي:** ويتألف من 24 مديرا ويرأسه المدير العام للصندوق، ويجتمع عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوما كاملا، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب كل من الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فيتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين. (الفصل الأول: ماهية صندوق النقد الدولي، ص6)

غير أنه وبعد سريان التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي في 26 جانفي 2016، ابتداء من جولة الانتخاب الاعتيادية القائمة في أكتوبر 2016، حيث أصبح كل المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديرا مختارين بالانتخاب. (قريدة، 2016-2017، ص 6)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. **إدارة الصندوق العليا:** ويضطلع المجلس التنفيذي باختيار المدير العام الذي يتولى رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق، وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي. (إبراهيم محمد، د.ت، ص 7)

ويتولى المجلس التنفيذي تعيين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. ويجوز للمحافظين والمديرين التنفيذيين ترشيح مواطنين من أي بلد عضو في الصندوق لشغل هذا المنصب. ورغم أن المجلس التنفيذي يحق له أن يختار مديرا عاما بأغلبية الأصوات المدلى بها، فقد درج المجلس على اختيار المعينين في هذا المنصب بتوافق الآراء. (إبراهيم السعدي، 2014، ص330)

4. **هيئة موظفي الصندوق:** يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلدا ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا. ويضم الصندوق 22 إدارة ومكتبا يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام. والعاملون في صندوق النقد الدولي موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق، وليس أمام سلطاتهم الوطنية. (إبراهيم محمد، د س، ص 7)

2.2.2 الفرع الثاني: اختصاصات صندوق النقد الدولي وخدماته

يقوم الصندوق بما يلي :

- ✓ متابعة الاقتصاديات القطرية والاقتصاد العالمي وإطلاق إشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر.
- ✓ تقديم المشورة لأعضائه بشأن السياسات الاقتصادية، والعمل على إرساء معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي.

إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم، ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال الإصلاحات (الفصل الأول،البنك الدولي وصندوق النقد الدولي– التعريف – المخاطر، https://www.google.fr/search?source=hp&ei=qE13W_HOJcSg6ATYy5vwDA&q=، ص15)

فقد تعددت مجالات اهتمام صندوق النقد الدولي خصوصا بعد تنامي أزمة المديونية في ثمانينات القرن الماضي، ليضاعف بذلك اهتمامه بالدول النامية مركزا في برامجه وسياساته على مكامن الضعف في إدارة الاقتصاد الكلي والنظام المالي.

حيث نجد أن اهتمامات الصندوق تركز في مجال الاقتصاد الكلي على:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ تبني مبادئ اقتصاد السوق واستهداف النمو.
- ✓ العمل على توازن ميزان المدفوعات.
- ✓ تخفيض عجز الموازنة العامة.

وتتمثل إدارة النظام المالي من خلال:

- ✓ تحديد هيكل أسعار الفائدة.
- ✓ تحديد ترتيبات نظم أسعار الصرف (قريدة،2017/2016، ص ص 12-13)

ويتم الاستفادة من رأسمال صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الأعضاء، ممن يعانون من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتهم، وقد حددت بموجب مواد اتفاقية الصندوق الشروط التي بموجبها يحصل العضو على القروض من الصندوق، وكذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو. وذلك بدلا من اللجوء إلى تدابير اقتصادية تسيء إلى حرية التبادل التجاري الدولي

(الفصل الأول،ماهية صندوق النقد الدولي، ص 12).يقدم الصندوق المساعدة لاقتصاديات بلدانه الأعضاء في إدارة التقلبات الناتجة عن الروابط العالمية المتبادلة وتخفيف حدته، من خلال التحليل الاقتصادي والمشورة بشأن السياسات وإقراض البلدان التي تمر بعسر مالي، ويتمثل دور الصندوق في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والمالية بما يحقق صالح الجميع، ثم إقناع الحكومات والبلدان ذات السيادة بفائدة تنفيذ تلك الحلول. (الفصل الأول :البنك الدولي وصندوق النقد الدولي– التعريف – المخاطر، ص16)

3. المبحث الثاني: مدى مساهمة صندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي: يمثل صندوق النقد الدولي إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي وهو يفوق بذلك البنك العالمي للإنشاء والتعمير في الأهمية، يرجع السبب في ذلك أن صندوق النقد الدولي قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تمويل العملات فضلا على أنه ظل لفترة غير قصيرة معنيا بأمور الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي منشغلا بأمور الدول النامية وهي أقل على المستوى الإستراتيجي. (الفصل الأول: ماهية صندوق النقد الدولي، ص6)

سنحاول من خلال هذا المبحث تبيان الإجراءات والتدابير المبذولة من طرف صندوق النقد الدولي لتكريس التمويل الإسلامي في معاملاته، ولكن قبل ذلك لابد من توضيح معنى التمويل الإسلامي.

1.3 المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام. فإذا كانت عملية التمويل بمفهومها العام تعني إنفاق المال، وكان الاستثمار بالمفهوم البسيط يعني استخدام المال في عمليات اقتصادية بغية الحصول على مردودية أو نتيجة، فإن كل استثمار يعتبر تمويلا بالضرورة ولكن التمويل لا يعتبر في كل الحالات استثمارا. (التمويل الإسلامي، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، ص3)

1.1.3 الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي وبيان خصائصه

لعملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام (خاطر،2015/2014، ص 51)

1. **تحديد المقصود بالتمويل الإسلامي**

لابد في البداية من تحديد معنى التمويل ثم التعريج على تعريف التمويل الإسلامي:

أ- **تعريف التمويل**

يقصد بالتمويل: أن يتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها وطريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق(التمويل الإسلامي، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، ص5)

ولقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل من وجهة النظر الاقتصادية ومنها:

عرفه عبد الفتاح حسن:" تدبير الأموال في المشروع"، وعرفه عبد العزيز هيكل بأنه:" مجموع الأموال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل".

وعرفه محمد عبد الحليم عمر بأنه:" نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي". (خاطر، 2015/2014، ص52)

وجاء في القاموس الاقتصادي:" أنه عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها...فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين:

- ✓ ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاز المشروع (عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال، اليد العاملة...)
- ✓ ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل."

وبهذا يمكن اعتبار عملية التمويل تتضمن تحمل كلفة الأموال والبحث عن المصادر التي تستمد منها هذه الأموال بالإضافة إلى طريقة استخدامها(بوزيد،2010/2009، ص3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- **تعريف التمويل الإسلامي:** يعرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه:" تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية."

اقتصر هذا التعريف على تقديم المال بغرض الربح الشرعي دون النظر إلى الجوانب التنموية أو إلى أسلوب تقديم هذا التمويل(زيد الخير، د .ت، ص2)

في حين يعرفه محمد البلتاجي على أنه:" تقديم تمويلي عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

يعد هذا التعريف الأفضل لأنه قد تضمن معظم نواحي العملية التمويلية. (زيد الخير، د س، ص 2)

وكتعريف شامل للتمويل الإسلامي يمكن القول بأنه:" التمويل الذي يخضع لمعايير وأسس محددة نظرا لما له من خصائص تميزه عن التمويل التقليدي، إذ أنه لا يعتمد على الفائدة المسبقة أو الضمانات مثل ما هو حال التمويل التقليدي وهذا ما يتناسب مع خصوصيات وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"(بربري،2017، ص 12)

2. خصائص التمويل الإسلامي

يعتبر المال في الإسلام هو مال الله، فالإنسان مقيد بالتصرف في هذا المال وفق شرع الله. ولهذا فإن دور المال هو تحقيق سعادة المجتمع وتكافله. وقد يلمس هذا من خلال سمات التمويل في الإسلام ولعلها تتلخص فيما يلي:

- ✓ أنه يحتوي العديد من صور وأشكال التمويل المتباينة فيما بينها.
- ✓ أنه تمويل حقيقي تقدم فيه بشكل فعلي الأموال والخدمات لطالبها وليس تمويلا مصطنعا أو على ورق، كما أنه لا يقف عند حد عرض الأموال بل يحتوي على عرض الخبرات والمهارات(بوزيد،2010/2009، ص5)
- ✓ أنه مربوط مع الاستثمار، فالتمويل الإسلامي في صوره العديدة لا يرى منفصلا عن عملية الاستثمار الحقيقي.
- ✓ أنه خال من التعامل بالربا أي المداينة من خلال الفائدة.
- ✓ أنه تمويل لأعمال مشروعة فلا يجوز تقديم أي تمويل لمشروع ينتج سلعا أو خدمات أو يمارس في نشاطه أساليب محرمة، وذلك ضمانا لسلامة النشاط الاقتصادي من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانحرافات وضمانا للموارد والأموال من أن تبدد في ما لا يفيد (بوزيد،2010/2009، ص 5)

- ✓ ربط التمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع عملا بأولويات الاستثمار في الشريعة "الضرورات والحاجيات والتحسينات".
- ✓ التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة، فمن خصائص هذا التمويل تربية الفرد على الأخلاق الفاضلة والحسنة فهو يربي فيه صفة الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص، وإتقان العمل مما يوفر سبل أكبر لنجاح المؤسسة(بربري،2017، ص ص 12-13)
- ✓ التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته فالتمويل الإسلامي ينمي طاقات الفرد، ويركز على حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية، بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع(خاطر، 2015/2014، ص55)

2.1.3 الفرع الثاني: أهمية التمويل الإسلامي وأهدافه

تكمن أهمية التمويل الإسلامي في كونه مستمد من الشريعة الإسلامية، كمنهج متكامل للحياة وللدور الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يكفل تحقيق التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع (خاطر،2015/2014، ص56)

1. أهمية التمويل الإسلامي

إن التمويل الإسلامي بصفته نابعا من المبادئ السمحاء للإسلام لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط، بل أنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادرا على تلبية الحاجات المادية فإنه وبمصادره المختلفة يربي الفرد المسلم على الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل، وينمي فيه صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولا وأخيرا. كما أن التمويل الإسلامي أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع، حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه وبالتالي فإن التمويل الإسلامي يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع (بربري،2017، ص13)

2. أهداف التمويل الإسلامي

تهدف مؤسسات التمويل الإسلامي إلى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية: تسعى مؤسسات التمويل الإسلامي إلى إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد والمؤسسات، على أساس المشاركة والمتاجرة وإسقاط الفائدة الربوية من كل عملياتها أخذا وعطاء(خاطر،2015/2014، ص ص 56-57)
- ✓ تلبية طلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية: الدين والثقافة الإسلامية هما السببان الرئيسيان لانتشار القطاع البنكي الإسلامي، فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على أن يودعها في بنوك ربوية ومنهم من يودع أمواله في البنوك الربوية، لكنه يرفض الفوائد المترتبة عليها (خاطر،2015/2014، ص 57)

تعد المعاملات المالية من أهم محركات الاقتصاد لذلك فقد عني الإسلام بوضع مبادئ عامة تحكم هذه المعاملات حفاظا على بقاء المسلم في إطاره الصحيح، ولعل أهم هذه الضوابط هو الابتعاد عن الربا والاكتناز واستثمار أموالهما وفقا لمبادئ المشاركة. (زيد الخير، د.ت، ص 4)

- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية: تقع عملية تمويل التنمية الاقتصادية وقيادتها على كاهل الجهاز المصرفي، ومن ثم تتوقف قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في عملية التنمية على مدى قوته في جذب وتجميع الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات ذات الفائض، واستخدامها الاستخدام الأمثل وفق سلم أولويات متفق عليه، وهذا ما تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقه (خاطر، 2015/2014، ص57)
- ✓ تحقيق التكافل الاجتماعي: يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية حافزا وليس هدفا في حد ذاته، لأن الدافع الأساسي هو النهوض بالمجتمع ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية والمالية في نفس الوقت، فالبنوك الإسلامية تهتم بتحقيق التنمية للمجتمعات . (خاطر،2015/2014، ص58)

2.3 المطلب الثاني: مدى تكريس صندوق النقد الدولي لقواعد التمويل الإسلامي

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي نظاما متميزا بخصائصه، فهو يضفي على المعاملات الاقتصادية لمسة تكافل اجتماعي. ولو تمعنا في الخلفية الفلسفية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي كنظام، للمسنا فيه نوعا من الخصوصية التي قد لا نجدها في النظم الاقتصادية الأخرى، نظرا إلى الروافد التي تأسست عليها تلك الخلفية، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق التنمية المنشودة التي فشل الفكر الاقتصادي الغربي في تحقيقها بالنسبة إلى الكثير من الشعوب خاصة الشعوب الإسلامية، وقد يعود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبب ذلك إلى عدم ملائمة معطيات الاقتصاد الوضعي لمعظم الوقائع المادية والنفسية والشرعية التي تعيشها تلك المجتمعات (بوزيد، 2010/2009، ص1). وفي إطار دراستنا فإن المجتمع الإسلامي بحاجة ماسة للتثبت من مدى مواءمة نشاطات صندوق النقد الدولي وعملياته مع الأحكام الشرعية الإسلامية، والتعرف على التقييم الشرعي الإسلامي للصندوق كمؤسسة اقتصادية تلعب دورا حيويا في إدارة الاقتصاد العالمي، وتنطوي تحت إمرتها العديد من الأنظمة الاقتصادية للدول الإسلامية الأعضاء لدى الصندوق (عبد الله، د.ت، ص 1)

1.2.3 الفرع الأول: إقرار صندوق النقد الدولي لقواعد التمويل الإسلامي

إن من شأن التمويل الإسلامي المساهمة بدرجة أكبر في ثلاثة أبعاد على الأقل. أولا، يبشر التمويل الإسلامي بمزيد من الإدماج المالي، لاسيما بالنسبة للشعوب الإسلامية غير المستفيدة من الخدمات المصرفية. وثانيا، التركيز على التمويل المضمون بالأصول وتقاسم المخاطر يعني أن التمويل الإسلامي من شأنه دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستثمارات البنية التحتية العامة. وأخيرا، فإن سمة تقاسم المخاطر وحظر المضاربات تشير إلى أن التمويل الإسلامي قد يكون من حيث المبدأ أقل خطرا على النظام المالي من التمويل التقليدي. (التمويل الإسلامي (تلبية الطموحات العالمية)، مؤتمر صندوق النقد الدولي، الكويت، 2015، (http://www.imf.org/external/arabic/np/seminars/2015/islamicfinance/index.htm

يسعى صناع السياسات منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، لإعادة الأوضاع إلى سابق عهدها حتى يتسنى لهم تعزيز أنشطة الوساطة المالية التي تزاولها البنوك التقليدية والمؤسسات المالية غير المصرفية. والهدف من ذلك هو معالجة العوامل التي ساعدت على اندلاع واحدة من أعنف الأزمات المالية طوال قرن كامل، وإرساء نظام مالي أكثر شمولا واستقرارا يشجع الاستقرار والتنمية الاجتماعية والنمو. (نورات، وبينبون، صندوق النقد الدولي: دراسة جديدة حول إمكانات وتحديات التمويل الإسلامي، 2015، https://www.microfinancegateway.org/ar/announcement).

وجاء في بيان صندوق النقد الدولي: "تواصل الصيرفة الإسلامية نموها السريع من حيث الحجم والطابع المعقد، ومن ثم تساهم في التعميق والاحتواء الماليين في كثير من البلدان، ولكنها تشكل تحديا أيضا أمام السلطات الرقابية والبنوك المركزية. وتنطوي الصيرفة الإسلامية على عمليات ومخاطر وهياكل ميزانيات عمومية تختلف عن مثيلاتها في الصيرفة التقليدية. وبالتالي، تقتضي الحاجة إرساء بيئة تشجع الاستقرار المالي في سياق الصيرفة الإسلامية وتدعم تطورها بصورة سليمة، وهو ما يشمل وضع أطر قانونية واحترازية وأطر لشبكات الأمان المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة السيولة". (لأول مرة صندوق النقد الدولي يعتزم إدخال الصيرفة الإسلامية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن إطار رقابته، https://arabic.cnn.com/business/2017/02/24/imf-islamic-banking-surveilance-framewor).

ويتمتع التمويل الإسلامي بإمكانات كبيرة تسمح له بأن يحقق الاستقرار والإشراك المالي. فنظرا لأن المستثمرين ملزمون فيه بتحمل الخسائر التي قد تنشأ عن القروض، فإن الرفع المالي أقل والحافز أكبر على إدارة المخاطر بصورة فعالة. وسوف تساهم متطلبات اقتسام المخاطر على ضمان سلامة المؤسسات المالية المنفردة والحد من أنواع طفرات الإقراض التي كانت نذيرا بقرب وقوع الأزمة المالية العالمية (نورات، وبينيون، صندوق النقد الدولي: دراسة جديدة حول إمكانات وتحديات التمويل الإسلامي،2015).عقد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أولى مناقشاته الرسمية حول الصيرفة الإسلامية في 3 فيفري 2017، واعتمد مجموعة من المقترحات حول الدور الذي ينبغي أن يؤديه الصندوق في هذا المجال. وتأتي هذه المقترحات ودواعي اعتمادها ضمن تقرير أعده خبراء الصندوق بعنوان "ضمان الاستقرار المالي في البلدان التي تمارس فيها الصيرفة الإسلامية" والدراسة المصاحبة التي تضم دراسات حالة قطرية. (التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يعتمد قرارا لتعزيز الاستقرار المالي في البلدان التي تمارس فيها الصيرفة الإسلامية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2017، http://iefpedia.com/arab/?p=39217). ورأى أعضاء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن "الصيرفة الإسلامية تمثل فرصة بالنسبة لكثير من البلدان الأعضاء من أجل تعزيز الوساطة المالية والاحتواء المالي وتعبئة التمويل لأغراض التنمية الاقتصادية،" ودعوا إلى "تكثيف الجهود لإرساء إطار للسياسات وبيئة تشجع الاستقرار المالي والتطور السليم للصيرفة الإسلامية، ولاسيما في البلدان التي أصبحت فيها الصيرفة الإسلامية ذات أهمية نظامية (لأول مرة صندوق النقد الدولي يعتزم إدخال الصيرفة الإسلامية ضمن إطار رقابته)

وقد واصل الصندوق طوال العشرين عاما الماضية تقديم المشورة الفنية للبلدان الأعضاء بشأن قضايا الصيرفة الإسلامية، حسب الحاجة كما واصل التعاون مع واضعي المعايير ذات الصلة والمنظمات الدولية المعنية بشأن الجهود الرامية إلى إنشاء معايير تكميلية للصيرفة الإسلامية في المجالات التي تغطيها المعايير الدولية الحالية. وفي السنوات الأخيرة، تبين أثناء رقابة الصندوق عدد أكبر من المسائل المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، كما زاد الطابع المعقد لهذا النشاط، ومن ثم ارتفع الطلب على مشورة الصندوق بشأن السياسات وتنمية القدرات في هذا المجال، مما اقتضى من الصندوق المشاركة بدور أكثر رسمية. (المجلس التنفيذي يعتمد قرارا لتعزيز الاستقرار المالي في البلدان التي تمارَس فيها الصيرفة الإسلامية، صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 17/53، 2017، http://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/02/21/PR1753-IMF-Board-to-Strengthen-the-Financial-Stability-in-Countries-with-IslamicBanking)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد رحب المجلس التنفيذي بفرصة النظر في مقترحات خبراء الصندوق، لتعزيز مشاركة الصندوق في معالجة قضايا الصيرفة الإسلامية والانعكاسات ذات الصلة على الاستقرار المالي. واتفق المديرون على أن الصيرفة الإسلامية تمثل فرصة بالنسبة لكثير من البلدان الأعضاء، من أجل تعزيز الوساطة المالية والاحتواء المالي وتعبئة التمويل لأغراض التنمية الاقتصادية. (التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يعتمد قرارا لتعزيز الاستقرار المالي في البلدان التي تمارَس فيها الصيرفة الإسلامية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي،2017)

وأعرب المديرون عن تأييدهم للمنهج الذي اقترحه خبراء الصندوق لبلورة المسائل المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وتقديم المشورة بشأنها في سياق أنشطة الصندوق الرقابية والمعنية بتصميم البرامج وتنمية القدرات. كذلك دعوا خبراء الصندوق إلى الاستمرار في دعم جهود واضعي المعايير الدولية ذات الصلة وغيرهم من الهيئات الدولية المعنية للمساعدة في معالجة الثغرات الحالية في الإطار الدولي المنظم للصيرفة الإسلامية. (المجلس التنفيذي يعتمد قرارا لتعزيز الاستقرار المالي في البلدان التي تمارَس فيها الصيرفة الإسلامية، صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 17،2017/53). ولقد أعلن صندوق النقد الدولي أنه سيبدأ بتطبيق المبادئ الأساسية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بدءا من عام 2019، في الإشراف على المؤسسات التي تعتمد الصيرفة الإسلامية.

كما اعتمدت اللجنة التنفيذية لصندوق النقد الدولي اقتراحا، لإدراج المبادئ الأساسية لمجلس "الخدمات المالية الإسلامية" في ماليزيا في تقييمات المنظمة الدولية من أجل تنظيم عمل "البنوك الإسلامية" والإشراف عليها. (صندوق النقد الدولي يقر قواعد "التمويل الإسلامي" في تقييماته، (http://www.dw.com/ar

2.2.3 الفرع الثاني: مدى فعالية قواعد التمويل الإسلامي المعتمدة من صندوق النقد الدولي

يتزايد الاهتمام بالخدمات المالية الإسلامية في الغرب والشرق، ويعزو الخبراء ذلك بشكل أساسي إلى الرقابة القوية التي تمارسها المؤسسات المصرفية الإسلامية على المشاريع التي تمولها وفق مبدأ الحصول على هامش من الربح حسب "مبدأ المرابحة" بدلا من الحصول على سعر فائدة يتم الاتفاق عليه بين البنك والزبون. على صعيد متصل تتقاسم البنوك الإسلامية أيضا أعباء الخسارة مع شركائها بشكل يعزز لديهم روح المبادرة. (صندوق النقد الدولي يقر قواعد "التمويل الإسلامي" في تقييماته، (https://alghad.com/articles/2277352

لكن الاهتمام المتزايد بالخدمات البنكية الإسلامية لا يعزى إلى الأزمة المالية العالمية فحسب، بل أيضا إلى النجاح الذي حققته في جذب رؤوس الأموال وتشغيلها. ومن العوامل الأخرى التي تدفع إلى زيادة الاهتمام بالخدمات البنكية الإسلامية، تزايد نسبة السكان المسلمين في الدول الغربية والدول الأخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعنية. ومن شأن تقديم الخدمات البنكية الإسلامية المساعدة على اجتذاب المزيد من أموال المسلمين وغيرهم، لاسيما وأن البنوك الإسلامية تتجنب على العموم تمويل مشاريع بدرجات مخاطرة عالية أو المشاركة فيها. (صندوق النقد الدولي يقر قواعد "التمويل الإسلامي" في تقييماته) . يقوم النظام التمويلي للاقتصاد الإسلامي على أسس ومبادئ تحقق الأمن والاستقرار لمختلف القطاعات الاقتصادية، لكونه يمنع كل المسببات التي أدت إلى ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية، وما يقدمه من منتجات مالية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، كما أنه يستهدف القطاع الحقيقي على عكس المنتجات المالية التقليدية التي تقوم على المضاربات(خاطر، 2015/2014، ص190) .وفي دراسة جديدة أعدها خبراء صندوق النقد الدولي خلصت إلى ضرورة تحقيق الشروط التالية لكي يحقق التمويل الإسلامي غايته:

- ✓ زيادة الوضوح والاتساق التنظيميين، بالتنسيق مع الجهات المعنية بوضع معايير التمويل الإسلامي، بما في ذلك ما يتعلق بمعاملة حسابات الاستثمار بالمشاركة في الأرباح وشروط الإفصاح، إلى جانب ما يتعلق بزيادة توضيح معاملة الأدوات المتفقة مع الشريعة الإسلامية في حساب متطلبات اتفاقية بازل الثالثة.
- ✓ التأكيد على أهمية زيادة الاتساق في المطابقة مع الشريعة بين مختلف البلدان وداخل كل منها.
- ✓ التشديد على أهمية إنشاء شبكات أمان – لحماية المودعين وتوفير سيولة للطوارئ – ووضع أطر تسمح للمؤسسات الإسلامية التي قد تواجه صعوبات بتسويتها على نحو يحول دون حدوث أي اضطرابات مفرطة في الأسواق.
- ✓ تخفيض الضرائب والعقبات التنظيمية على معاملات التمويل باقتسام المخاطر.
- ✓ تعميق سوق المال لتهيئة المناخ للأوراق المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل المتفقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال إصدار المعايير السيادية ووضع قواعد أكثر وضوحا تنظم معاملة الضمانات الإضافية (صندوق النقد الدولي يقر قواعد "التمويل الإسلامي" في تقييماته).

خاتمة:

من خلال تطرقنا لموضوع دور صندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي توصلنا إلى جملة من النتائج والاقتراحات نذكر منها:

أولا: النتائج:

- ❖ يعتبر التمويل الإسلامي إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة، التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يرتبط التمويل الإسلامي ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد، فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين، تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبل كل من الممول والمستفيد–طرفا العملية التمويلية– بهذه الدراسة وأقدما على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما.
- إن الصيغ التمويلية التي يمتاز بها الاقتصاد الإسلامي تتسم بالمرونة في التطبيق والعدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية، مما يجعلها صالحة للتطبيق في كل عصر مع شيء من التطوير يؤخذ فيه بعين الاعتبار ظروف ومتطلبات ذلك العصر.
- قرر صندوق النقد الدولي أنه سيبدأ بتطبيق المبادئ الأساسية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بدءا من عام 2019، من خلال الإشراف على المؤسسات التي تعتمد الصيرفة الإسلامية.
- أكد أعضاء المجلس التنفيذي على أهمية "وضع نظم محكمة لتسوية الأوضاع في سياق الصيرفة الإسلامية"، وإنشاء غير ذلك من شبكات الأمان المالي للبلدان التي يمارس فيها هذا النشاط.

ثانيا: الاقتراحات

- تحتاج الدول العربية إلى مصادر تمويل إضافية في ظل تداعيات الاضطرابات الأمنية والسياسية التي تشهدها. وهو أمر يتطلب منها حشد مختلف الموارد المتاحة لتوفير هذه المصادر عن طريق تعزيز حضور وعروض الخدمات المصرفية الإسلامية.
- إن اتخاذ قرار العمل بالصيرفة الإسلامية من طرف الدول، يجب أن يتبع بتوفيرها البيئة الملائمة التي تحقق الاستقرار المالي والتنمية السليمة للعمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيم السليم وتطوير عمل المصارف المركزية وأدوات سوق المال، مع تطور ونمو هذه الصناعة.
- ضرورة زيادة التعاون بين موظفي صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالإطار التنظيمي وشبكات الأمان المالية للصيرفة الإسلامية، وتطوير الأدوات التحليلية الداخلية للخدمات المصرفية لضمان تقديم تقييم دقيق من طرف موظفي الصندوق، ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي في الدول التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– السعدي، وسام نعمت إبراهيم (2014)، الوكالات الدولية المتخصصة (دراسة معمقة في إطار التنظيم الدولي العالمي المعاصر)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

– التمويل الإسلامي.(د.ت)، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

– زيد الخير، ميلود. (د.ت)، ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول الموسوم ب: الاقتصاد الإسلامي، الواقع...ورهانات المستقبل.

–عبد الله، مها رياض عمر.(د.ت)، ورقة بحثية بعنوان: تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول " الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصاد إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

– بربري، محمد أمين(2017)، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يومي 6 و7 ديسمبر2017، بكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي، الجزائر.

– خاطر، سعدية.(2015/2014)، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد كلي، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2– محمد بن أحمد، الجزائر.

– قريدة، معمر.(2017/2016)، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

– بوزيد، عصام. (2010/2009)، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، فرع: علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر.

ثانيا – مواقع الأنترنت:

–الفصل الأول، ماهية صندوق النقد الدولي، بحث متاح على الموقع الإلكتروني: www.elbassair.net (تاريخ الإطلاع:2019/08/17)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-بن علي، أبو علاء محمد.(2007)، صندوق النقد الدولي ودوره في توسيع مفهوم العولمة الاقتصادية، بحث متاح على الموقع:(تاريخ الإطلاع:2019/08/17)
https://sites.google.com/site/socioalger1/
بحث حول صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع الالكتروني:
...https://www.ouarsenis.com/up/uploads/.../ouarsenis-6ba2b4195e.d
(تاريخ الإطلاع: 2019/08/17)
الفصل الأول:البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- التعريف – المخاطر، بحث متاح على الموقع الإلكتروني:
=https://www.google.fr/search?source=hp&ei=qE13W_HOJcSg6ATYy5vwDA&q
(تاريخ الإطلاع: 2019/08/17)
إبراهيم محمد، أسامة محمد (د س)، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، بحث مقدم للحصول على دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، متاح على الموقع الالكتروني: (تاريخ الاطلاع:
http:// www.eastlaws.com(2019/08/17
التمويل الإسلامي (تلبية الطموحات العالمية)، (2015)، مؤتمر صندوق النقد الدولي، 11 نوفمبر 2015، الكويت، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.imf.org/external/arabic/np/seminars/2015/islamicfinance/index.htm
(تاريخ الإطلاع: 2019/08/17)
– نورات، محمد وبينيون، ماركو (2015)، صندوق النقد الدولي: دراسة جديدة حول إمكانات وتحديات التمويل الإسلامي، 2015/04/08، المتاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.microfinancegateway.org/ar/announcement (تاريخ الإطلاع: 2019/08/17) –
لأول مرة صندوق النقد الدولي يعتزم إدخال الصيرفة الإسلامية ضمن إطار رقابته، المتاح على الموقع الإلكتروني:
islamic-banking-surveilance-(https://arabic.cnn.com/business/2017/02/24/imf-)
framewor .
تاريخ الإطلاع: (2019/08/17)
– التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي (2017)، المجلس التنفيذي يعتمد قرارا لتعزيز الاستقرار المالي في البلدان التي تمارَس فيها الصيرفة الإسلامية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2017/02/26، متاح على الموقع الإلكتروني: http://iefpedia.com/arab/?p=39217
تاريخ الإطلاع: (2019/08/17)
المجلس التنفيذي يعتمد قرارا لتعزيز الاستقرار المالي في البلدان التي تمارَس فيها الصيرفة الإسلامية (2017)، صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 17/53، 2017/02/21، متاح على الموقع الإلكتروني: (تاريخ الإطلاع: 2019/08/17)
http://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/02/21/PR1753-IMF-Board-to-Strengthen-the-Financial-Stability-in-Countries-with-Islamic-Banking

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صندوق النقد الدولي يقرُّ قواعد "التمويل الإسلامي" في تقييماته، متاح على الموقع الإلكتروني: (تاريخ الإطلاع: 2019/08/17) http://www.dw.com/ar

– صندوق النقد الدولي يقر قواعد "التمويل الإسلامي" في تقييماته. متاح على الموقع الإلكتروني: (تاريخ الإطلاع: 2019/08/17)https://alghad.com/articles/2277352

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com